العلاقة بين بنيتي الأنتاج وقوة العمل
(عوامل الأختلال، سبل التصحيح)

أ. م. د. أحمد عباس الوزان
كلية الادارة والاقتصاد

مقدمة :

تعد ظاهرة الاختلالات البنيوية من المشكلات ذات الطابع المستديم التي اصابت بتأثيراتها السلبية معظم الاقتصادات العربية ايما اصابة، ولما كانت هذه الأختلالات في بعض انواعها قد حضيت باهتمام وافر من قبل العديد من الباحثين ذوي التخصص، الا ان الموضوع قيد البحث هو بطبيعته يعد مشكلة متجذرة ومتجددة ومزمنة، ذلك كون افق التغيير في بنية الأنتاج يعد افقا مفتوحا، مثلما تعد آليات احداث ذلك التغيير آليات ديناميكية بطبيعتها متجددة عبر الزمن، وهذا هو السبب الكامن وراء اختيارموضوع البحث دون سواه، كما كان هو السبب ايضا وراء عملية الربط الموضوعي بين بنية الانتاج وافاق تغيرها وبنية قوة العمل وافاق تغيرها والتي يجب ان تكون هي ايضا ذات طبيعة مماثلة كي يحدث التوازن والاتساق المرغوبين في تغير مساريهما مما يفع بأتجاه خلق حالة توازن واتساق بين حاجات الطلب عل عنصر العمل ببعديه الكمي والنوعي وبين قدرة سوق العمل عل تلبيتها في جانبا العرض.

وفي الوقت الذي تسع فيه البلدان العربية الـ احداث ذلك التغيير في كل من بتي الانتاج وقوة العمل الا ان هذا الهدف لم يزل يحمل مضامين ذات طابع رومانسي حالم اكثر من حمله لمضامين ذات طابع موضوعي واقعي،ان ذلك السعي اذا ما اريد له ان يرتقي الـ مستوى يكفل تحقيق اهدافه فلابد ان يتسم بخاصيتين متلازمتين، هما : العلمية والواقعية الموضوعية من جانب ، ورؤية مستقبلية واضحة المعالم من جانب اخر .

وفي اطار كذا نوع من السعي ، لابد من ان تتوفر الفرصة لتحويل الاقتصادات العربية الـ اقتصادات تستبطن بذور النضج اللازم للاندماج المرحلي، ومن ثم السير باتجاه التوحيد عل وفق مراحل الوحدة الاقتصادية التي تقدمها النظرية الاقتصادية ، بعد توفير شروط ومستلزمات نجاح تحقيق كل مرحلة والاستعانة بالتجارب الدولية الرائدة .

وهكذا يمكن ان يبزع شعاع امل يطرد بهذا القدر أو ذاك ظلمات الرؤية المتشائمة التي تكتنف الفكر العربي أزاء مستقبله، وتبرز بؤرة ضوء في نهاية النفق العربي المظلم ، تجدد الآمال ، والتي ستجدد بدورها الأمل في تحويل الأقتصادات العربية من كونها اقتصادات احادية الجانب تعاني من تركز شديد في بنية الأنتاج الناجم عن عدم مرونة اجهزة انتاجها المحليةالـ اقتصادات متنوعة تنفذ بأنتاجها الوافر كما والاحسن نوعا الـ الأسواق الأقليمية والدولية بقدرة تنافسية عالية المستوى وذلك لن يتحقق ما لم يتم الركون الـ مؤشرات الكفاءة التي تقرها المضامين الموضوعية للنظرية الأقتصادية.

وهذا هو الموضوع الذي عده الباحث مشكلة بحثه ، ولقد انطلق البحث من فرضية ، مفادها : ان السعي لأجراء التغيير المرغوب في بنية الأنتاج العربي يستلزم ـ من بين ما يستلزم اليه ـ اجراء تغيير متزامن في بنية قوة العمل العربية .

وبهدف تعضيد او تفنيد فرضية البحث ،استلزم الأمر استناد التحليل الـ منهجية استقرائية معززة بأسلوب المقارنة للوقوف عل طبيعة مساري تغير كل من بنية الأنتاج وبنية قوة العمل عبر بعض المؤشرات .

وقد استلزمت تلك المنهجية تناول الموضوع من خلال ثلاث محاور ، تضمن الأول مدخلا نظريا ومفاهيميا بينما تضمن الثاني تحليل مساري تطور البنيتين عل المستوى الدولي ،اما الثالث فقد تضمن تحليل مساري تطور البنيتين عل المستوى العربي .

واخيرا توصلت الدراسة الـ جملة من الأستنتاج والتوصيات التي تضمنتها محاور الدراسة .

المحور الأول بنيتي الأنتاج وقوة العمل

(المدخل النظري والمفاهيمي)

ان التطورات المستمرة التي تم تنجيزها في مجال التكنولوجياعل المستوى الدولي تجسدت في احلال صناعات ذات تكنولوجيا حديثة محل صناعات ذات تكنولوجيا تقليدية متقادمة بشكل اساس، واستلزمت مثل هذه العملية اجراء عملية احلال اخرى ـ متزامنة معها ـ للعنصر البشري ذو المكون المعرفي والمهاري المشبع بالقدرات العقلية والجسدية محل العنصر البشري ذو المكون المعرفي والمهاري المحدود القدرات.

ان حدوث تغيرات تكنولوجية هامة تنعكس في تطوير أساليب الإنتاج ووسائله ومن ثم إحداث تغيير في بنية الإنتاج نفسها، وهذا ما يستلزم زيادة الاعتمادعل قوة العمل البشرية ذات المكون المعرفي والمهاري العالي المستوى ، مما كون تراكما علميا ومعرفيا وترابطا بين العلوم النظرية والتطبيقية مما وسع من قاعدة المعلوماتية وزاد من درجة التخصص الدقيق ، الأمر الذي افضـ الـ زيادة سيطرة الأنسان عل البيئة المحيطة وساعد عل خلق المناخ المناسب لأحداث المزيد من التغيير في بنية الأنتاج وخلق فرص استثمارية وانتاجية متزايدة بأستمرار [1] .

يتمثل التطور التكنولوجي في عملية التكييف لأجل احداث تغيير في بنية الأنتاج حيث يتم انتاج انواع جديدة من السلع والخدمات و/أو تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة، فضلا عن السعي الـ تقليل تكاليف الأنتاج من خلال اعتماد مدخلات جديدة واستخدامها بكفاءة اكبر بما يتناسب مع المناخ الأقتصادي للبلد ودرجة تطوره. أي ان التطور التكنولوجي يؤدي ـ من بين ما يؤدي اليه لـ استخدام اساليب ووسائل انتاج مبتكرة مما يستلزم استحداث انماط جديدة في بنية القوة العاملة [2] .

ان هذه الصيرورة الجديدةادت الـ احداث تغيرات هامة في القدرات الأنتاجية لكل من عناصر الأنتاج التقليدية الأساسية ، فضلا عن اضافة عنصر جديد تجسد في عنصر " المعرفة " التي اصبحت هي من اهم مصادر ثروة المجتمع واساس جهازه الإنتاجي [3] .

كما ادت الـ احداث تغير هام آخر في مصادر تكوين الميزة النسبية ، حيث اصبحت شيء يكتسب ، يصنعها الأنسان مستعينا بالحداثة التكنولوجية وليس منحة تهبها الطبيعة له متجسدة في مجموعة موارد الطبيعية وعناصر الأنتاج التقليدية [4] .

وسوف لن يتوقف الأمر في اهميته عند حد صنع الميزة النسبية واكتسابها بل يتعداه الـ امر اكثر اهمية يتمثل في كيفية تحكم الأنسان في هذه المزايا ، وان قوة العمل المؤهلة هي الوسيلة الأهم لذلك ، وعليه ستعتمد القدرة التنافسية [5]لأي دولة عل طبيعة البنية المهارية لقوة العمل بالدرجة الأساس وليس عل امر آخر[6] .

ان مثل هذه الصيرورة الجديدة حدثت بالفعل داخل البيئة الأقتصادية المناسبة المتمثلة في اقتصادات البلدان المتقدمة، وقد تجلت نتائجها في جعل القدر الأكبر من المنافع الناجمة عن التبادل التجاري الدولي تذهب الـ تلك الأقتصادات ذات القدرة التنافسية العالية المستوى بسبب بنية الأنتاج المتنوعة التي تتسم وتتميز بهتلك الأقتصادات والقادرة علـ التكيف والموائمة مع التغيرات المترتبة علـ فتح الأسواق والتي يتسم الطلب علـ صادراتها بدرجة مرونة منخفضة اقل من درجة مرونة الطلب علـ استيراداتها ، وهذا يستلزم وجود جهاز انتاجي مرن يتسم بقدرة فائقة علـ استيعاب مستجدات الحداثة التكنولوجية .

بينما ستكون المنافع الذهبة الـ اقتصادات البلدان النامية محدود بسبب بنيتها الإنتاجية الشديدة التركز وجهازها الانتاجي غير مرن [7] .

ومن هنا نجد ان الأقتصادات المتقدمة تتسم بوجود علاقة متوازية ومتسقة نسبيا بين مساري تطور كل من بنية الأنتاج وبنية قوة العمل ببعديها الكمي والنوعي بسبب طبيعة التطور التأريخي لقوى الأنتاج بين رأس المال المادي وبنية القوة العاملة ، حيث تمكنت اسواق العمل فيها من تكييف الكوادر و/أو خلق الكوادر لجعلها متسقة من حيث الكم والنوع مع مستجدات حاجات الطلب في السوق مدفوعة بفعل عوامل تجدد الأنشطة الأقتصادية واساليب الأنتاج فيها وتقبلها لمستجدات الحداثة التكنولوجية ، الأمر الذي ترك جملة من التأثيرات الأيجابية في كل من الأنتاج والأنتاجية [8] .

ومن هنا برز في هذه الأقتصادات منطق اقتصادي جديد قائم بذاته يولي مسألة المعرفة والتعليم اهمية وافرة ويعد واحدا من ابرز عوامل استدامة ديناميكية التغيير المطلوب في بنيتي الأنتاج وقوة العمل [9] .

بينما نجد ان ذلك التركز في بنية الأنتاج وعدم مرونة اجهزة الأنتاج التي تتسم وتتميز بها الأقتصادات النامية ادت الـ ظهور فائض كبير في تخصصات غير مطلوبة في اسواق العمل بينما تشكو نقصا كبيرا في تخصصات اخرى يزداد عليها الطلب في اسواق العمل الداخلية منها والخارجية.

ومما ساهم في تجذير هذه الأشكالية وجود عوامل عديدة ، منها : انعكاسات برامج الهيكلة والأصلاح الأقتصادي ، تقليص فرص العمل في القطاع العام ، زيادة حجم الداخلين الجدد في سوق العمل نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني ، تراجع فرص العمل في بعض البلدان ، الهجرة العائدة فضلا عن عدم اتساق مخرجات سوق العمل مع احتياجات الطلب المتجدد علـ القوى العاملة بفعل التجدد التكنولوجي وتحديث وسائل الأنتاج [10] .

لذلك تلجأ هذه البلدان الـ اتباع سياسات التدريب والتدريب التحويلي لتغيير طبيعة المكون المعرفي والمهاراتي مكون آخر مطلوب للعمل قادر علـ اداء مهامه بكفاءة، مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية وزيادة معدلات التصدير من خلال الأرتقاء بالجودة وتدنيه تكاليف الأنتاج في اطار بيئة اقتصادية دولية تتسم بأضطراد التحرر [11] .

اختلال بنية الأنتاج :

ويعني عدم تنوع الأنتاج بسبب عدم مرونة جهاز الأنتاج، ويأخذ مفهوم التنويع الأنتاجي diversification Economic بعدا واسعا عندما يعد من حيث التعريف بأنه تعدد فروع الأنتاج التي تعكس التركيب البنيوي للاقتصاد مع ملاحظة التغيرات التي تحدث في مساهمات القطاعات الأقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الأجمالي التي تعبر عن التطورات في التغيير البنيوي في الأقتصاد [12] .

ويأخذ التنوع مداه التصحيحي في التطور اما على المستوى الجزئي حيث ينعكس في تعدد انواع السلع والخدمات او على المستوى الكلي حيث ينعكس في تعدد الصناعات التي تساهم في القطاع التحويلي[13] .

اختلال بنية قوة العمل :

ويعني عدم توازنها واتساقها (فيما يتعلق بأعداد العاملين المكتسبين لمختلف انواع المعارف والمهارات) مع احتياجات الطلب الفعلي لمختلف القطاعات الأقتصادية ببعديها الكمي والنوعي ، كما تحددها المشاريع والخطط والنشاطات الأقتصادية الأنتاجية منها وغير الأنتاجية ، سواء كانت قائمة بالفعل ام هي في سبيل الأنشاء [14] .

وهذا يعني ان طبيعة الخلل البنيوي في قوة العمل يتسم بكونه مزدوجا ، سواء في تركيبة بنية العمل ذاتها ، او في علاقتها مع حاجات القطاعات الأقتصادية الأخرى ببعديها الكمي والنوعي .

الاستثمار والتنويع الانتاجي:

ان الأستثمار يرتبط بعلاقة قوية في عملية تنويع بنية الأنتاج من جهة، وفي عملية تكوين المهارات وتطويرهاواتساق وتوازن توزيعها على مختلف القطاعات الأقتصادية من جهة اخرى ، فالأستثمارات المخصصة تمثل الطلب الأحتمالي على المهارات ، بينما تمثل الأستثمارات الفعلية الطلب الفعلي عليها [15] .

والأستثمار يرتبط بدوره بالحداثة التكنولوجية، حيث تؤدي هذه الأخيرة دور حاسم في تحديد حجم المهارات المطلوبة ونوعها لاقامة الأستثمارات او لاداء النشاطات الأنتاجية ، وهنا يبرز دور التصنيع بأعتباره يمثل الأداة الرئيسية لعملية تصحيح الأختلالات البنيوية ، وذلك لأنه يضمن التوجه نحو الأستخدام الأمثل للعلاقة بين الموارد الأقتصادية المادية والبشرية لدوره المهم في تصنيع المواد الأولية ، وزيادة فرص تشغيل القوة العاملة ، ورفع كفاءتها ، والحد من البطالة بأنواعها المختلفة ، واقامة وتقوية الروابط بين كافة القطاعات الأقتصادية ، واستخدام التكنولوجية الملائمة للوصول الى تحسين بنية الأنتاج والأنتاجية ، فضلا عن احداث تغييرات كمية ونوعية في بنية قوة العمل من خلال ظهور حاجات مستجدة ومتزايدة في المهارات والكوادر العلمية والتكنيكية [16].

مفهوم الموارد البشرية :

استعمل مصطلح رأس المال البشري او الموارد البشرية Human Resources او الثروة البشريةhuman Wealth للتأكيد على دور او طبيعة الأنسان بأعتباره اداة ووسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية .....الخ وبالتالي فأن هذه المصطلحات تعتمد على مسألة اساسية الأ وهي بأن الأنسان يعد عنصرا انتاجيا في النشاط الأنساني [17] .

مفهوم تنمية الموارد البشرية:

تمثل العملية الضرورية لتحريك وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها المختلفة ممثلة في الجوانب العلمية والفنية والسلوكية، حيث يرى Paul Streeten بأن مفهوم

تنمية الموارد البشرية يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر الـ الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها ووسائل انتاج ايضا [18] .

مفهوم عملية التعليم والتدريب :

هي عملية اكتساب الفرد للمهارات والمعلومات والأتجاهات او تزويده بها ، او تطويرها لديه بشكل يؤدي في النتيجة الـ احداث تغيير في سلوكهومستوى ادائه ليصبح قادرا علـ القيام بجزء من عمل او بعمل متكامل او بمجموعة من الأعمال بشكل مناسب [19] ، والتدريب هي العملية المكملة للتعليم .

مفهوم المهارة :

هي القدرات الأصلية او المكتسبة التي تمكن الفرد من اداء عمل ما فكريا كان او عضليا ، بأقل جهد و بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن ، وبأدق ما يمكن بحيث يعطيإعلـ عائد او منفعة ممكنة [20] .

او هي السهولة والسرعة والدقةفي اداء العمل مع القدرة علـ تكييف الأداء للظروف المتغيرة [21] .

مرونة وصلادة جهاز الأنتاج :

تعني المرونة انه يمكن تغيير بنية الأنتاج ببعديها الكمي والنوعي بسرعة وسهولة نسبيتين، بينما تعني الصلادة عكس ذلك ، أي انه يصعب تغيير بنية الأنتاج ببعديها الكمي والنوعي بسرعة وسهولة نسبيتين. ويفسر هذا التباين في درجة المرونة التي تتسم بها اجهزة الأنتاج بين مجموعتي كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بمدى توافر كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في كل منهما فالبلدان المتقدمة يقوم جهازها الأنتاجي علـ رأس مال كبير ماديا وبشريا في حين لايعتمد الجهاز الأنتاجي للبلدان النامية الأ علـ رأس مال محدود ماديا وبشريا معا في الغالب [22] .

جوانب نظم المعلومات:

ولابد ان نشير الـ وجود ثلاث جوانب رئيسية لنظم المعلومات اللازم توفرهافيما يتعلق برسم سياسات تنمية الموارد البشرية بواسطة التعليم والتدريب بأنواعه ومستوياته المختلفة، وهي:[23]

- جانب العرض من القوة العاملة الذي يشمل انواع النظام التعليمي بمجالاته ومستوياته المختلفة، كما يشمل العمالة الوافدة والعائدة التي تميز سوق العمل في بعض البلدان وفي حالة عدم وجود نظام ملزم للتعليم، يشتمل جانب العرض فضلا عن ذلك الفئات السكانية التي لاتلتحق بالتعليم اطلاقا.

جانب الطلب على القوة العاملة الذي يشمل الحاجات الكمية والنوعية لسوق العمل وقطاعاته المتعددة، في ضوء طبيعة النمو الأقتصادي والأجتماعي من ناحية، ومتطلبات الأحلال بدل العمالة المهاجرة او التقاعد عن العمل او الوفيات من ناحية اخرى، فضلا عن متطلبات الأحلال بدل العمالة غير الماهرة التي تحدث اثر حدوث تطور في اساليب الأنتاج واحلال صناعات حديثة محل تلك التقليدية .

- الروابط والقنوات التي تجسر بين العرض والطلب والتي تشمل خدمات التوظيف والأرشاد والتوجيه، والتصنيف والتوصيف المهني ، والتشريعات ، والهياكل المؤسسية ، والبحوث والدراسات ذات العلاقة .

المحور الثاني: مساري تطور بنيتي الأنتاج وقوة العمل

(البعد الدولي)

تشير بعض المعطياتالدولية الى انخفاض حجم الطلبعلى قوة العمل ذات المكون المعرفي والمهاري المحدود ، ويتجسد ذلك في انخفاض حجم طلب الصناعات التحويلية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية بنحو 20% خلال العقود الثلاثة الماضية ، ومن بين اسباب ذلك ان جميع هذه البلدان كانت قد استخدمت نحو 50% من اجمالي عدد قوة العمل لديها في انشطة اقتصاديةتقوم بالأساس على معالجة المعلومات في اواخر القرن الماضي .

ان هذا التغيير في بنية الطلب على القوة العاملة ما كان له ان يحدث لولا حدوث تغيير متزامن في بنية الأنتاج نفسها.

ولقد اتسع البعد المكاني لذلك التغيير ليصيب الأقتصاد العالمي بأكمله، حيث توضح البيانات حدوث تغيير في بنية الأنتاج العالمي ، فلقد بلغت نسبة السلع الأولية نحو 43% من اجمالي صادرات السلع العالمية في سنة 1980 ومن ثم انخفضت هذه النسبة الى نحو 24%في سنة 1996 . بينما ازدادت اهمية نسبة السلع المصنعة من اجمالي صادرات السلع العالمية من نحو 35% في سنة 1963الى نحو 59% في سنة 1996 ، وقد اصاب التغيير والتطوير مجالات

التكنولوجية الرفيعة اصابة هامة، حيث شكلت نحو 12% من اجمالي قيمة المبادلات العالمية في سنة 1980وما يزيد عن 24% في سنة 1994.

ولقد بلغ حجم الطلب الأجمالي في قطاع التكنولوجيا والمعلومات والأتصالالجديد على عنصر العمل الماهر في بلدان الأتحاد الأوربي نحو 9 مليون عامل في سنة 1998 ، وكان من المقدر بأن يبلغ 12.3 مليون عامل في سنة 2002 [24] .

وهذا ما يؤشر ابتداءا صحة ما اشرنا اليه سابقا من كون العمل اصبح يقوم بالدرجة الأساس على عنصر " المعرفة "، واخذت القيمة المضافة تتركز اكثر وبمعدل متزايد في مجالات البحوث والتكنولوجيا الحديثة ، لابل وحتى في الصناعات التقليدية اصبح الجزء الأكبر من القيمة المضافة يتركز في البرامجيات والمكونات الالكترونية ، وبالنظر لأرتباط هذا القطاع بغيره من القطاعات فقد ادى تطويره الى تطوير بقية القطاعات ، فضلا عن كونه سمح بتطوير قطاعات جديدة استلزمت عنصرعمل ذو خبرة جديدة وتأهيلا فنيا عالي المستوى في مجال المعلومات والخدمات ، من مثل : التجارة الألكترونية وغيرها.

ويمكن استخدام اسلوب الأستقراء التأريخي المقارن لبعض المؤشرات الدولية لتوضيح درجة التباين بين مساري تطور بنيتي الأنتاج وقوة العمل بين مجموعتي كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

- حيث بلغت نسبة مساهمة البلدان النامية في اجمالي الناتج الصناعي العالمي بما في ذلك التعدين والصناعات التحويلية والبناء والتشييد وتجهيز الكهرباء نحو 9% في سنة 1991 ، في حين تزيد هذه النسبة عن 90% في البلدان المتقدمة كما موضح في الجدول (1)

كما بلغت نسبة السلع الأستهلاكية نحو 50% من اجمالي الأنتاج الصناعي للبلدان النامية (باستبعاد اعمال التعدين والكهرباء والغاز والماء) خلال المدة 1970-1980على الرغم من اتجاه مسارها نحو الأنخفاض ، وبلغت نسبة السلع الرأسمالية والوسيطة 25% لكل منهما من اجمالي الأنتاج الصناعي ، في حين بلغت نسبة السلع الأستهلاكية نحو 33% من اجمال الأنتاج الصناعي للبلدان المتقدمة ، والسلع الرأسمالية نحو 50% تقريبا ، والسلع الوسيطة نحو 17% للمدة نفسها [25] .

وهذا ما يؤشر صحة ما اشرنا اليه سابقا من كون البلدان المتقدمة تتسم وتتميز بجهاز انتاجي مرن ومضطرد التطور ، ومما يؤكد هذه الحقيقة حدوث حالة فض طلب على عنصر العمل ذو المكون المعرفي والمهاري العالي المستوى ، وهذا ما حدث بالفعل في معظم بلدان الاتحاد الأوربي حيث بلغ حجم هذا الفائض نحو 500 الف فرصة عمل شاغرة في سنة 1998 ، وكان من المتوقع ان يزداد ذلك الفائض في حجم الطلب الى نحو 1.6 مليون فرصة عمل شاغرة في سنة 2002 .

وقد قدرت الخسارة الناجمة عن عدم قدرة سق العمل على تلبية هذا النمو الجديد من الطلب بسببحدوث نوع من التصلب في بنية قوة العمل وعدم قدرتها على مجاراة التغيرات المتسارعة الحاصلة في بنية الأنتاج بنحو 106 مليون دولار في سنة 1998 ، ومن المتوقع ان يأخذ مسار الخسارة اتجاها تصاعديا اذا ما استمر العجز في العرض من عنصر العمل ذو المهارة العالية [26] .

وازاء هذه الأشكالية تمكنت البلدان المتقدمة من ابتكار آليات جديدة لحلها ، من اهمها [27] :

آلية استنزاف العقول :

والتي تضمنت العديد من الأجراءات التي ساهمت في خلق بيئة جذب لعنصر العمل عالي المعرفة والمهارة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة .

آلية اعادة التوطين :

والتي تضمنت برنامج متكامل لإعادة توطين مشاريع صناعية وانشطة خدمية مختارة على المستوى الدولي حيث تم نقل العديد منها الى داخل اقتصادات البلدان النامية لتعظيم المردود الناجم عن وفرة عنصر العمل عالي المعرفة والمهارة لديها اينما وجد .

ومما تقدم يتضح مدى مرونة اجهزة الأنتاج في البلدان المتقدمة ، فضلا عن قدرة آليات النظام الأقتصادي الرأسمالي على التجدد واحتواء تأثيرات أية مشكلة مستجدة ، بحيث تجعل من سمة التوازن والأتساق بين مساري تغير كل من بنية الأنتاج وبنية قوة العمل سمة ذات بعد زمني مستديم .

ومن المؤشرات الأخرى التي تعكس تلك الحقيقة هو انخفاض نسبة مساهمة قطاعات الأنتاج التقليدية في الناتج المحلي الأجمالي ، فضلا عن مؤشر انخفاض نسبة استقطابها لقوة العمل ، كما يتضح من بيانات الجدول (١):

الجدول (١)

مؤشرات مختارة للبلدان المتقدمة والنامية

المؤشرات	السنة	البلدان المتقدمة	البلدان النامية
عدد السكان	١٩٩٢	١ ٢١٠	٤ ٢٤٠
الناتج المحلي الأجمالي (مليار دولار امريكي)	١٩٩١	١٧٠٠٠	٣ ١٠٠
حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بالدولار	١٩٩١	١٤٩٢٠	٨٨٠
نسبة الأنتاج الزراعي الى الناتج المحلي الأجمالي	١٩٩١	٤	١٧
نسبة الأنتاج الصناعي الى الناتج المحلي الأجمالي	١٩٩١	٣٧	٣٦
نسبة الخدمات الى الناتج المحلي الأجمالي	١٩٩١	٥٩	٤٧
نسبة عدد عمال قطاع الزراعة الى العدد الأجمالي لقوة العمل	١٩٩٠-١٩٩٢	٩	٥٨
نسبة عدد عمال قطاع الصناعة الى العدد الأجمالي لقوة العمل	١٩٩٠-١٩٩٢	٣٣	١٥
نسبة عدد عمال قطاع الخدمات الى العدد الأجمالي لقوة العمل	١٩٩٠-١٩٩٢	٥٨	١٧
نسبة عدد القوة العاملة الى مجموع السكان	١٩٩٠-١٩٩٢	٤٨	٤٥
عدد العلماء والفنيون العاملون في مجال البحث والتطوير لكل ١٠٠٠نسمة	١٩٨٦-١٩٩١	٨٥	٩
نسبة الانفاق العام على التعليم الى الناتج المحلي الأجمالي	١٩٩٠	٩ ٤	٩ ٣
النسبة المئوية للناتج القومي العالمي	١٩٩١	٢ ٨٤	٨ ١٥
نسبة الأنتاج الصناعي الى اجمالي الأنتاج العالمي	١٩٩١	٩١	٩

المصدر : من اعداد الباحث، بالأستناد الى :-

برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ في العالم ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية / ١٩٩٤ ، صفحات متفرقة .

- لقد اصابت مستجدات الحداثة التكنولوجية بتأثيراتها مختلف القطاعات الأقتصادية في البلدان المتقدمة، فقد تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ومن القوة العاملة ، حيث اخذ معدل نمو هذا القطاع يتجاوز معدلات النمو في قطاعي الزراعة والصناعة كما يتضح من بيان الجدول (١) ، وقد اخذت الخدمات تحل محل المنتجات المادية ، وصارت تحتل محل القيادة لكل من النمو والعمالة ، وهذا ما يؤشر حدوث تغيير في بنية الأنتاج ساهم بدوره في تغيير بنية التجارة لتصبح تجارة المعلومات اكبر من تجارة المنتجات والخامات ، أي ان ذلك ادىإلى تغيير مفهوم السلعة نفسه مما غير معه بنية قوة العمل ، حيث اصبح عمل الأنسان العقلي وليس المادي هو السلعة الأساسية ، والسلعة نفسها لم تبق شيئا محدودا وجامدا وانما اصبحت بمرور الزمن تكتسب طابعا غير مادي ، وهذا هو السبب في زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير الأنتاجية في الأقتصاد القومي ، من مثل: التجارة والمصارف والتامين والخدمات في البلدان المتقدمة [28].

ان تراجع مكانة القطاعات الأنتاجية وانخفاض مساهمتها وخاصة القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة تزامن مع تقدم مكانة القطاع الخدمي وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وفي حصته من قوة العمل ، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي في البلدان المتقدمة نحو 4% في سنة 1991 متخذا مسارا تنازليا بالمقارنة مع ما بلغته في سنة 1960 حيث كانت تشكل نحو 55%[29].

- والمسار التنازلي نفسه اتسمت به نسبة عدد عمال قطاع الزراعةإلى العدد الأجمالي من قوة العمل، وهذا يؤشر مبدئيا ان تغيرا هاما قد اصاب بنية الأنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة، بسبباجراء تغييرات في تقنيات الأنتاج واساليبه على نحو تسمح بأحتواء مستجدات الحداثة التكنولوجية ، وقد استخدم النشاط البحثي كوسيلة لذلك التغيير ، الأمر الذي ترك تأثيراته الأيجابية في تحسين نوعية المنتجات بما لم تألفه انماط الزراعة التقليدية ، واستلزم الأمر سوق عمل ديناميكية قادرةعلى خلق و/أو تكييف مستوى من القوة العاملة ذات مكون معرفي ومهاري مرتفع ، وهذا الدور اداه السوق في البلدان المتقدمة بكفاءة .

أما في القطاع الصناعي فقد تمكنت البلدان المتقدمة من أن تحدث تغييرات هامة في بنية الانتاج ، ففي مسار التقدم الناجز وانتقال الصناعة وقطاعات الاقتصاد الاخرىإلى قاعدة تكنولوجية جديدة فان انشطة عدد من الصناعات الحديثة اخذت تحتل المقدمة ، وتزيح انشطة الصناعات التقليدية ، التي كانت تعد من ركائز التقدم الصناعي في الماضي ، من مثل : صناعة الحديد الصلب وبناء السفن ، التي اصبحت تعد صناعات متهافته لكونها اخذت تعاني اختلال تجسد في فائض عرض يؤشر وجود عجز في الطلب على منتجاتها ، فضلا عن بروز اشكالية ارتفاع اجور العمال في بعض الصناعات المستخدمة لاساليب انتاج كثيفة العمل اثرت سلبيا في مبدأ تعظيم الارباح الذي يعد واحدا من اهم اسس الاستثمار الصناعي الامر الذي استلزمإنتقالها الى البلدان النامية على وفق الية اعادة التوطين الصناعة دوليا المشار اليها سابقا ، خاصة تلك التي تعد ملوثة للبيئة ، مثل صناعة النسيج .

أن هذة التغيرات التي حدثت في انماط الصناعة في البلدان المتقدمة قد رافقها حدوث تغيرات اخرى في بنية قوة العمل . فعدد عمال قطاع الصناعة أخذ مسارا يتجه نحو الانخفاض وخصوصا عدد العمال اليدويين ، بينما عدد العمال الذين يمارسون العمل المعتمد على القدرات الذهنية والمعرفية بدأ يأخذ مسار يتجه نحو الارتفاع ، هذا من حيث البعد النوعي ، والقوة العاملة في الصناعة التي كانت في الماضي تشكل النسبة الاكبر من العدد الاجمالي

لقوة العمل اخذ مسارها يتجه نحو الانخفاض باستمرار ، من حيث البعد الكمي، في العديد من البلدان المتقدمة امام نسبة عدد عمال قطاعي التجارة والخدمات وقطاع النقل والاتصالات من العدد الاجمالي لقوة العمل .[30] ويمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات الجدول (2):

الجدول (2)

توزيع قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية في بعض البلدان الصناعية

الدول	العدد الاجمالي 1000 عامل		نسبة عدد عمال قطاع الصناعة التحويلية الـ العدد الاجمالي لقوة العمل		نسبة عدد عمال قطاع التجارة والخدمات الـ العدد الاجمالي لقوة العمل		نسبة عدد عمال قطاع النقل والاتصالات الـ العدد الاجمالي لقوة العمل	
	1983	1998	1983	1998	1983	1998	1983	1998
الولايات المتحدة الامريكية	100834	131464	19.78	14.17	62.76	67.5	5.47	5.94
اليابان	57330	65140	24.52	21.21	49.59	55.91	6.1	6.21
فرنسا	21693	22705	23.9	26.78	52.85	62.37	6.3	6.38 (1994)
المانيا الغربية ١٩٩١	26477	35860	31.15	22.37	47.27	57.44	5.54	5.73
المملكة المتحدة	23624	26947	23.85	15.35	56.95	64.84	6.08	6.51
كندا	10675	14326	17.60	13.6	61.95	70.05	6.98	7.54

المصدر :-

نبيل مرزوق، دور التقييم والمتابعة في مجال التدريب المهني في ظل العولمة، من بحوث المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، تونس ، 12-14 نوفمبر / تشرين الثاني (٢٠٠٢)، ص٦.

وخلاصة القول هي ان القوة العاملة تتغير في بعدها الكمي ولكنها لاتتلاشى ، وانما تتغير بنيتها النوعية بأتجاه التطورفي مكوناتها المعرفية والمهارية وحتى قوة العمل في القطاع الزراعي في الريف فأنها تتجه صوب التغيير في اساليب عملها وحياتها ، فقوة العمل الزراعية " تتصنع " وتقترب في طبيعتها من طبيعة قوة العمل الصناعية ، ومن هنا جاء تنبؤ البعض حول بروز ما يعرف بطبقة جديدة تسمى (طبقة الكوجنيتاريا) أي الطبقة القائمة على المعرفة .[31]

وجدير بالذكر ان كلفة هذا التغيير تمثلت في تغيرات في حجم وطبيعة مؤشرات البطالة بالدرجة الأساس ، حيث ارتفع مؤشر البطالة ببعده الكمي ، وتغيرت طبيعتها من بطالة دورية الى بطالة بنيوية كما تشير لذلك بيانات الجدول (3):

الجدول (3)

معدلات البطالة والتوظف في البلدان المتقدمة

(نسبة مئوية)

معدل البطالة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البلدان المتقدمة	6.8	6.4	5.8	5.9	6.4	6.6
البلدان الصناعية الرئيسية	6.3	6.1	5.7	5.9	6.5	6.8
الأتحاد الأوربي	9.8	9.0	8.2	7.4	7.7	8.2
معدل التوظف						
البلدان المتقدمة	1.1	1.4	2.1	0.7	0.3	0.6
البلدان الصناعية الرئيسية	1.0	1.1	1.8	0.4	0.1-	0.5
الأتحاد الأوربي	2.1	1.9	2.1	1.4	0.5	0.3

المصدر :

صندوق النقد العربي، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص237.

ويتضح من بيانات الجدول تعرض اقتصادات البلدانلمتقدمة الـ بطالة مستديمة حيث بلغت نسبتها نحو 8.4% في سنة 1994 بعد ان كانت قد بلغت نحو 7.8 في سنة 1992[32]. ومن ثم استمرت هذة الظاهرة وان كانت بنسب اقل حيث بلغت هذة النسبة نحو 6.8% و 5.8% و6.6% للسنوات 1998و2000و2003.

ولقد كان من اهم مسببات هذة البطالة هو استخدام اساليب انتاج ذات محتوى تكنولوجي حديث جدا وامتدت هذة الظاهرة لتشمل الانشطة الادارية ، بحيث استغنت عن اعداد كبيرة من قوة العمل في الصناعات ذات السعات الانتاجية الكبيرة نتيجة استخدام اجهزة الحاسوب ووسائل التحكم الذاتي والروبرت.

وتشير بعض الدراسات حول تقنية المعلومات والاتصالات الـ ان مجموع اجهزة الكمبيوتر المستخدمه في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كانت لاتتجاوز 3000 جهاز في سنة 1965 ،وبعدد اجمالي من المتخصصين ذوي المهارات العالية في استخدام ذلك الجهاز لايتجاوز 20000 عامل ، ازداد عددهم ليبلغ نحو 2مليون عامل في سنة 1985 ، ويقدر ان يزداد عددهم ليبلغ نحو 10 مليون عامل في سنة 2005 وبوجود اكثر من عدة مئات من ملايين اجهزة الكمبيوتر في تلك البلدان.[33]

المحور الثالث: مساري تطور بنيتي الانتاج وقوة العمل

(البعد العربي)

ان الاختلال المستديم في بنية الانتاج العربي الناجم عن عدم مرونة الجهاز الانتاجي فيها مثل حقيقة اكدتها مختلف الدراسات ، وكان وراء ذلك اسباب عدة ، لعل في اهمها : التشبث بالصناعات التقليدية المتقادمة تكنولوجيا،عدم قدرة الاقتصادات العربية عل احتواء مستجدات الحداثة التكنولوجية،بسبب نماذج التنمية العربية المستندة ال استراتيجيات استلزمت الاعتماد عل نوع من التكنولوجيا المحددة لاستخدام قوة العمل بآلية لاتساعد عل حصول توازن واتساق بين مستجدات الطلب عل قوة العمل ومخرجات سوق العمل منها.[34]

وللوقوف عل تلك الحقيقة سنقوم بدراسة وتحليل بعض المؤشرات الرقمية المتعلقة بالموضوع عل المستوى العربي .

- بلغ اجمالي حجم قوة العمل العربية نحو 110مليون عامل في سنة 2003 أي ما يعادل 36% من مجموع عدد السكان البالغ 300مليون نسمة ، وتعد هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع مثيلاتها في باقي بلدان العالم ، وذلك بسبب ارتفاع نسبة عدد السكان الفتي للشعوب العربية حيث تقدر نسبة الفئة العمرية (15-65 سنة) بأكثر من نصف اجمالي حجم السكان في جميع البلدان العربية ، فضلا عن ارتفاع متوسط معدل نمو السكان البالغ 2.4% والذي يعد من بين اعل المعدلات في العالم .

وكنتيجة لمعدل النمو المرتفع تتأثر سلبيا معظم اقتصادات البلدان العربية حيث تشكومن ارتفاع كبير في العرض من قوة العمل وتزايد معدلات البطالة ، كما وتبلغ نسبة من هم دون 15سنة نحو 40% من اجمالي حجم السكان في معظم البلدان العربية ، الامر الذي ولد ضغوطا كبيرة عل الاقتصادات العربية .خاصة في البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض.[35]

- تتسم بنية الانتاج في البلدان العربية بصورة عامة بعدم التنوع، وبدرجة عالية من التركز متجسدة بالاقتصادالاحادي الجانب المرتكز بصورة اساسية عل انتاج عدد محدود جدا من المواد الاولية وبصورة اقل عل انتاج سلع اخرى متفرقة ، ويتم الانتاجعل وفق اساليب تفتقر ال منافع وفورات الحجم والحداثة التكنولوجيه ، مما يجعل من هذه الاقتصادات عرضة باستمرار لتأثيرات التقلبات في اسعار المواد الاولية من جانب ، وبضعف قدرتها التنافسية من جانب اخر .

ان مفهوم التنويع المشار اليه سابقا هو نقيض مفهوم التركز، فالاول يعكس بنية انتاج ديناميكية وجهاز انتاجي مرن ، بينما يعكس الثاني بنية انتاج ساكنه وجهاز انتاجي صلب ، ولقد حضيت هذه المسألة بأهتمام متزايد من قبل البلدان العربية ، وذلك لمحدودية قوة العمل العربية في معظم النشاطات الانتاجية الاساسية بسبب منظومة معقدة من التقاليد الاجتماعية والثقافية ، فضلا عن انخفاض المكون المعرفي والمهاري اللازم لذلك.[36]

ومن اهم مقاييس التنويع الاقتصادي، هي[37] :

1- تنويع الصادرات ، ويقاس من خلال التغير الحاصل في حصة ثلاث فقرات رئيسية في الصادرات ال القيمة الكلية للصادرات .

2تنويع الانتاج ، ويقاس من خلال احتساب القيمة المضافة في احد القطاعات الـ الناتج المحلي الاجمالي .

فضلا عن عدد اخر من المؤشرات الاضافة التي ترتكز على مدى المساهمات النسبية للقطاعات الاولية بشكل عام والنفطية بشكل خاص في النشاط الاقتصادي والتغير البنيوي في مختلف البلدان .

وتشير احدى الدراسات الـ طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي للصادرات وامكانية التنافس دوليا لمجموعة من البلدان العربية [38] . وقد اظهرت الدراسة حصول ارتفاع في اسعار الصرف الاسمية التي تشير الـ امكانية تزايد القدرة التنافسية الدولية للبلدان العربية عينة الدراسة مع انخفاض نسبة التركز الانتاجي في التصدير والذي يعني تزايد التنويع الانتاجي، وكان هناك ارتباطا وثيقا بين المتغيرين من خلال الاتجاهات العكسية لكليهما في معظم البلدان بأستثناء السعودية حيث لوحظ ثبات اسعار الصرف الاسمية خلال معظم السنوات ، وهذا مرتبط بأرتفاع نسبة التركز في نشاطاتها الانتاجيةاذ ان الاخيرة تدل على انخفاض مستوى التنويع الانتاجي والمبين في النسب المرتفعة مقارنة بالبلدان الاخرى .

ويرى البعض انه من الافضل اجراء تغيرات تتضمن تنويع كلا من بنية الانتاج وبنية الصادرات معا لضمان تعزيز قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية[39] .

- يوضح الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي العربي حالة عدم الدينامكية في بنية التركيبالقطاعي للناتج من حيث اعتماد البلدان العربية على القطاعات الاولية والخدمات بنسبة مرتفعة ، ويمكنالوقوف على تلك الظاهرة من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول (4):

الجدول (4)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الأجمالي للبلدان العربية

(نسبة مئوية)

	هيكل الناتج المحلي الأجمالي			هيكل الناتج غير الأستخراجي			معدل النمو بألاسعار الجارية
	1990	2002	2003	1990	2002	2003	2003/2002
قطاعات الانتاج السلعي	54.7	53.0	55.1	40.2	37.2	37.4	13.5
الزراعة	11.5	9.4	9.2	15.2	12.6	12.8	6.3
الصناعات الاستخراجية	24.3	25.1	28.3	-	-	-	23.1
الصناعات التحويلية	10.6	11.4	10.9	14.0	15.2	15.2	4.1
باقي قطاعات الأنتاج السلعي	8.3	7.1	6.8	11.0	9.4	9.4	4.3
قطاعات الخدمات	41.9	44.3	42.3	55.3	59.2	59.0	4.0
الخدمات الأنتاجية	21.8	22.9	21.7	28.8	30.6	30.3	3.3
الخدمات الأجتماعية	20.1	21.4	20.6	26.5	28.6	28.7	4.9
صافي الضرائب غير المباشرة	3.4	2.7	2.6	4.5	3.6	3.6	7.3
الناتج المحلي الاجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	9.1

المصدر:-

صندوق النقد العربي، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (ايلول) 2004، ص١٨.

حيث يلاحظ ان البنية القطاعية للناتج المحلي الأجمالي العربي ككل لم تسجل تغييرا مهما بقدر ما عانت من حالة جمود في نسب المساهمات للقطاعات المختلفة، الأمر الذي يعكس حالة عدم مرونة الجهاز الأنتاجي وعدم قدرته على تنويع بنيه الأنتاج على المستوى الأقتصادي الكلي .

ان ناتج قطاع الصناعة الاستخراجية لم يحقق تغيرا مهما في نسبة مساهمته في توليد الناتج ، فقد ازدادت هذه النسبة من نحو 24.3% في سنة 1990الى نحو 28.3% في سنة 2003 .

بينما انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج من نحو 11.5% في سنة 1990 الى نحو 9.2% في سنة 2003 في حين تغيرت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج بدرجة طفيفة من نحو 10.6% في سنة 1990الى نحو 10.9% في سنة 2003

وبأستبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية ، يلاحظ انخفاض نسبة المساهمة للقطاعات السلعية في الناتج المحلي الأجمالي غير الأستخراجي خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٣ من نحو 40.2% في سنة 1990الـ نحو 37.4% في سنة 2003 ، وذلك مقابل ارتفاع المساهمة النسبية لقطاعات الخدمات في البنية الهيكلية للاقتصادات العربية .

وبخصوص نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي غير الاستخراجي، نجد انها بلغت نحو 14.0% في سنة 1990 ، ولم تتغير الأ تغيرا طفيفا حيث بلغت نحو 15.2% سنة 2003 ، وهذا ما يؤشر حالة ضعف دور هذا القطاع في الأقتصادات العربية ، فضلا عن كونه يؤشر ضعف نمو قطاع الصناعات التحويلية ومحدودية مساهمته .

- ويمكن ان نؤشر ظاهرة تركز الصناعات التحويلية في القطاعات التقليدية ، والتي تعكس بدورها حالة عدم تنوع بنية الأنتاج العربي ، من خلال ملاحظة التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية للبلدان العربية وفقا لبيانات الجدول (5):

الجدول (5)

التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية للبلدان العربية

(نسبة مئوية)

	1998	1999	2001	2003
الكيمياويات والنتجات النفطية والبلاستك والفحم والمطاط	23	25	39	33
صناعة المعدات وآليات النقل	13	13	-	16
المنتجات الغذائية والمشروبات	22	21	13	18
المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	5	14	10	11
صناعات اخرى (الكهربائية والهندسية والخشب والورق)	27	27	24	22

المصدر :- الجدول من اعداد الباحث بألاستناد الـ :-

صندوق النقد العربي ، وآخرون ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، للسنوات ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، صفحات متفرقة .

ويمكن ان تلاحظ ظاهرة تركز نشاطات الصناعة التحويلية في عدد من الصناعات ، من مثل : صناعة البتروكيمياويات والمشتقات البترولية ، وقد ارتفعت قيمة منتجات الصناعات التحويلية ، حيث بلغت سنة 1999اعلـ قيمة لها بزيادة مقدارها نحو 22.1% عما كانت عليه في سنة 1995 ، ومع ذلك، فقد اتصف مسار نموها بقدر ملحوظ من التذبذب ، الأمر الذي يعود الـ النسبة الملحوظة لمساهمة الصناعات البتروكيمياوية فيها ، وهي الصناعات التي ترتبط بدورها بالأسعار العالمية للنفط .

وباستثناء الصناعات البتروكيمياوية فأن ازدياد القيمة المضافة ، لو تم قياسه بالاسعار الثابتة لمساهمات الصناعات التحويلية فأنه سيكون محدودا ، وربما لن يظهر اية زيادة فعلية بالمرة .

وتتسم هذه الصناعات بأنها ترتكز علـ انشطة صناعية خفيفة ، يتم مزاولتها في منشآت كثيرة العدد ، ذات سعات انتاجية صغيرةتفتقر الـ القدرة علـ المنافسة الدولية ، اما الصناعات

الألكترونية والكهربائية ذات المحتوى التكنولوجي المتطور فأن عددها لايزال قليلا ومساهمتها بسيطة .

- وجدير بالذكر ان النسبة الأكبر من قوة العمل العربية يمارس نشاطه في منشآت القطاع الخاص ، وتتميز هذه الأخيرة بكونها منشآت ذات سعات انتاجية صغيرة وذات محتوى تكنولوجي متقادم ، الأمر الذي يترك تأثيراته السلبية في سوق العمل حيث لاتستلزم انشطة هذه المنشآت من العامل مكون معرفي ومهاري عالي المستوى ، وهي بالتالي لاتوفر فرص عمل لذوي المهارات ، وهذا هو السبب في جعل البطالة في اوساط هذه الفئة اعلى من حصتها في قوة العمل بكثير ، وفي مثل هكذا حال تصبح منشآت القطاع الخاص لاتمتلك الأمكانية اللازمة للاستثمار في مجالات التأهيل والتدريب [40] .

حيث تعتمد المنشآتالصغيرة في تمويل استثماراتها على المدخرات الشخصية والأرباح المحتجزة اكثر بكثير من اعتمادها على الأئتمان من الحكومة او المؤسسات المالية مقارنة مع الصناعات الكبيرة [41] .

ويلاحظ في الحقبة الأخيرة نمو فئة العاملين في القطاع غير المنظم العربي ، نتيجة تراخي رخم المجهودات التنموية العربية منذ اواسط الثمانينات ، وقد قدرت هذه الفئة بنحو 30% من قوة العمل العربية وعلى وجه العموم فأن انشطة هذا القطاع تستلزم مستوى مهاري منخفض المستوى ، وغياب للتأهيل والتدريب وبالتالي انتاجية ضعيفة ومواصفات متدنية وقدرة تنافسية واطئة [42] .

كما كان لتراخي زخم المجهودات التنموية العربية تأثيرات في بنية قوة العمل العربية وتوزيعها القطاعي، حيث استوعب القطاع الزراعي نحو 33% في سنة 1998 ، وصلت هذه النسبة الى نحو 31.7% في سنة 2002.

بينما استوعب القطاع الصناعي نحو 20% من اجمالي قوة العمل العربية في سنة 1998[43]،حيثوصلت النسبة الى نحو 17% في سنة 2002 .

في المقابل استوعب قطاع الخدمات نحو 48% من اجمالي القوة العاملة العربية وجدير بالذكر ان ارتفاع نسبة عدد العاملين في قطاع الخدمات لم يكن بسبب التطور التأريخي لبنية الأنتاج ، بل كان السبب في ذلك يتمثل في زيادة حجم الأنفاق العام في مجالات الخدمات العامة وخدمات التجارة والفندقة ، وهذا يعكس حقيقة ارتباط ظاهرة الزيادة في حصة قطاع الخدمات من اجمالي قوة العمل العربية بالقطاع الخارجي ، فضلا عن طبيعة نمط الأستثمارات في خطط التنمية العربية الذي ساعد على تكريس ظاهرة الأختلال هذه ، وبصفة عامة فأن اكثر من 40% من الأستثمارات يخصص للخدمات (بما فيها التجارة والمال والمواصلات) ، بينما تنخفض نسبة الأستثمارات في الزراعة في البلدان المنتجةللنفط الى 2.7% في السعودية ، 1.4% في الكويت كأمثلة .

ولاتزيد الأستثمارات المخصصة للصناعة التحويلية عن 20% في العراق وسوريا والسودان وليبيا وتنخفض الى 10% في الأردن والكويت كامثلة ، ومن ثم فأن برامج الأستثمار التي تعمد معظم البلدان العربية الى انجازها لاتنطويعلى أي تأثير حقيقي في تغيير ذلك الخلل وبالتاليتبقى بنية الأنتاج متركزة وبنية الأقتصاد بأكمله تعاني خللا بما يساهم في عدم توفر الديناميكية المطلوبة لتحويل الأقتصادات العربية[44].

ومن خلال تتبع البيانات المتعلقة بهيكل توزيع قوة العمل العربية على مختلف فروع قطاع الصناعة التحويلية الجدول (6):

الجدول (6)

توزيع القوة العاملة العربيةعلـ فروع الصناعة التحويلية

فروع الصناعة التحويلية	نسبة عدد العاملين الـ اجمالي قوة العمل في فروع الصناعة التحويلية	
	1985	1995
- فرع الأغذية والمشروبات	19.09	19.19
- فرع المنسوجات والملابس	11.85	12.07
- فرع الخشب والأثاث	10.09	11.54
- فرع الورق والطباعة	5.86	6.04
- فرع الكيمياويات	18.08	17.15
- فرع المنتجات غير المعدنية	15.24	13.79
- فرع الصناعات المعدنية	2.07	1.87
- فرع المعدات والمكائن	16.16	16.99

المصدر :-

د . نبيل مرزوق، دور التقييم والمتابعة في مجال التدريب المهني في ظل العولمة، من بحوث المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية والتدريب، تونس ، 12-14 نوفمبر (تشرين الثاني)، 2001 ، ص8 .

نجد ان التوزيع يكاد يكون ثابتا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات الأمر الذي يعني عدم حدوث تطور في بنية الصناعة التحويلية ، ويلاحظ ايضا استمرار ظاهرة تمركز قوة العمل في فروع الصناعات التقليديةالأقل قابلية علـ احتواء الحداثة التكنولوجية ، وعدم بروز قطاعات صناعة جديدة ، من مثل : الالكترونية ، البرامجيات ، الكيمياء الحيوية ، الهندسة الوراثية ، ..... الخ . الأمر الذي يعكس حالة جمود جهاز الأنتاج العربي وعدم بروز اتجاه نحو التنويع الأنتاجي ، مما تسبب في اصابة بنية قوة العمل العربيةختلالات خطيرة واضفـ علـ دور القوة العاملة العربية سمات عدة ، من اهمها [45] :

- **ان نصف السكان البالغين - أي قوة العمل من 15 سنة فأكثر اميين ، وثلث الأطفال في سن التعليم الأبتدائي لايلتحقون بالتعليم .**
- **عدم وضوح العلاقة بين التعليم والتدريب من جهة ، والأزدواجية الموجودة في التعليم الأكاديمي والمهني من جهة اخرى .**
- **حدوث حالة هدر كبير في الطاقة البشرية والتعليمية والتدريبية العربية ، بسبب سياسات التشغيل الخاطئة التي سارت بأتجاه عشوائي وابتعدت بشكل كبير عن مبدأ العلاقة بين المهنة والأختصاص، مما ادى حدوث ظاهرة البطالة المقنعة في اجهزة الدول العربية وقطاعها العام .**
- **اختلال التوزيع المهني للقوة العاملة العربية ، فألاختصاصيون والفنيون لايشكلون سوى نحو 6.7% في الوقتالذي ترتفع فيه نسبة العمال اليدويين الـ نحو 81% . اما التوزيع حسب مستوى المهارة فأنه يشير الـ ان نحو 62% من قوة العمل هم عمال غير ماهرون .**
- **تزايد ظاهرة هجرة العمالة الماهرة وهجرة ذوي الكفاءات العربية ، ان نسبة العاملين في البلدان العربية كانت تقل عن 20% من اجمالي عدد السكان ، بلغت نسبة اعداد المهاجرين منهم نحو 8% ، وان نسبة تتراوح مابين 50 % -90% من قوة العمل العربية من حملة الشهادات العليا تعيـ وتعمل في الخارج.**
- **ارتفاع نسبة الأمية حيث بلغت نحو 40.5% في سنة 1996 ونحو 38.8% في سنة 2000 ، وهذه نسبة تعد مرتفعة بالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان النامية والبالغة نحو 26.3% وفي البلدان المتقدمة والبالغة نحو 1.1% .**

- ضعف مساهمة المرأة العربية كجزء من القوة العاملة العربية ، حيث بلغت تلك النسبة في المتوسط نحو 25% من اجمالي قوة العمل العربية ، مع تركيز تلك المساهمة في القطاع الزراعي والقطاع الخدمي ، وهذا يؤشر هامشية دور المرأة ، فضلا عن تركز مساهمتها في قطاعات لاتحتاج الـ مكون معرفي ومهاري عالي المستوى .
- تدني مستوى انتاجية قوة العمل العربية ، حيث بلغت انتاجية العامل الصناعي العربي نحو 9302 دولار في سنة 1985 ، ثم بلغت 9481 دولار في سنة 1995 ، ثم بلغت 14837 دولار في سنة 2003 وهذه تعد نسب متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في البلدان الصناعية ، حيث بلغت في كوريا الجنوبية نحو 24419 دولار في سنة 1998 ، و57047 في الولايات المتحدة ، و 60470 في كل من فرنسا والمانيا[46] وذلك كله يعود الـ الـ افتقار عنصر العمل الـ التكوين والتدريب وعدم توفر الحداثة التكنولوجية وخاصة في القطاعات التقليدية .

- ومن المؤشرات الهامة الأخرى التي تعكس ظاهرة الأختلال المزمن في بنية الأنتاج العربي ، هو مؤشر بنية التجارة الخارجية العربية .

حيث تشير البيانات المتعلقة ببنية التجارة الخارجية للسلع المصنعة الـ ان نحو 75% من هيكل الصادرات يتكون من ناتج الصناعات الأستخراجية وان منتجات الصناعة التحولية تشكل نحو 25% تتضمن الملابس والمنسوجات بنسبة 15% والآلات ومعدات النقل بنسبة2% فقط ، ويتكون الباقي من سلع مصنعة اخرى .

وفي جانب الأستيرادات ، فأن الجزء الأكبر يتكون من السلع المصنعة التي لم يتمكن الجهاز الأنتاجي الضعيف في البلدان العربية من مقابلة احتياجات الاسواق العربية منها ، ويلاحظ ان المنسوجات والملابس والتي تعد من الصناعات التقليدية المتقادمة تكنولوجيا في عدد من البلدان العربية تمارس انشطتها الأنتاجية في منشآت ذات سعات انتاجية صغيرة كما سبق الأشارة اليه فأن البلدان العربية تستورد منها على الدوام اكثر مما تصدر بنحو 60% [47] .

بينما تشير بيان الجدول (7)الـ حالة الأختلال البنيوي المزمن في هيكل الصادرات العربية . ونجد ان فئة الوقود المعدني استمرت بالأستئثار بالنسبة الأكبر من الصادرات العربية حيث بلغت نحو 69.3% في سنة 2003 ، وتأتي في المرتبة الثانية المصنوعات بنسبة قدرها 15.7% في السنة نفسها ، ثم المواد الكيمياوية ، ثم الآلات ومعدات النقل ، تليها الأغذية والمشروبات والمواد الخام من ثم السلع غير المصنعة .

الجدول (7)

الهيكل السلعي للصادرات العربية حسب المجموعات الرئيسة للسلع

(نسبة مئوية)

البنـد	الصادرات العربية			
	1995	1998	2001	2003
الأغذية والمشروبات	6.7	5.8	3.2	3.4
المواد الخام	5.1	3.1	2.4	2.3
الوقود المعدني	56.1	55.3	68.2	69.3
المنتجات الكيمياوية	7.0	6.6	6.2	4.9

الآلات ومعدات النقل	4.0	5.8	4.1	3.9
المصنوعات	20.1	22.7	15.4	15.7
سلع غير مصنعة	0.9	0.7	0.5	0.5
الأجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر:- من اعداد الباحث بألاستناد الـ :-

صندوق النقد العربي ، وآخرون ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر (ايلول) للسنوات 1999 , 2004 ، صفحات متفرقة .

وتعكس هذه النسب اختلال بنية الصادرات العربية ، ومن ثم اختلال بنية التجارة الخارجيةالمتمثل بالأعتماد المفرط على عنصري المواد الخام والوقود المعدني في جانب الصادرات ، في الوقت الذي شكلت فيه الآلات والسلع المصنعة النسبة الأكبر في جانب الأستيرادات .

ان اختلال بنية التجارة الخارجية العربية على وجه العموم ، وبنة الصادرات العربية على وجه الخصوص انعكست تأثيراتها في حجم الطاقة الكامنة في السوق العربية ، حيث شكلت الآلات ومعدات النقل نحو 2% من اجمالي الصادرات ، في الوقت الذي شكلت منتجات النسيج والملابس نحو 10% ، وبقية السلع المصنعة نحو 13% ، والباقي تمثل في الوقود المعدني والخامات ، وعلى الرغم من ان منتجات النسيج والملابس قد شكلت نحو 10% من الصادرات فأن العجز في الميزان التجاري لهذا البند كان قد بلغ نحو 1755 مليون دولار في سنة 1990 ،ارتفع الـ نحو 3590 مليون دولار سنة 1995 ، أي ان الطاقة الكامنة في السوق المحلي تتجاوز سنويا 3590 مليون دولار فيما يخص هذه المنتجات فقط . وهذه تشكل فرص استثمارية لرأس المال المحلي والأجنبي [48] .

وبصورة عامة يمكن ملاحظة المسار التنازلي لمعدلات الأستثمار على المستوى العربي منذ بداية عقد الثمانينات مما تسبب في انعدام القدرة على خلق فرص عمل جديدة قادرة على امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض قوة العمل سنويا وقد ادى ذلك الـ ظهور انواع جديدة من البطالة ، فضلا عن ارتفاع معدلاتها لتصل الـ نحو 20%كمتوسط على المستوى العربي ، وهذا يستلزم استثمارا قدره 25 مليون دولار لأمتصاص الأعداد الجديدة من قوة العمل .

ان ضعف الأستثمار وعدم توفر مناخ استثماري عربي جاذب لرؤس الأموال ،ادى الـ عدم قيام مشاريع جديدة تسهم في احلال الصناعات الحديثة محل الصناعات التقليدية ، الأمر الذي رسخ من سمة عدم مرونة اجهزة الأنتاج العربية ، فضلا عن عدم الأستثمار في قطاعات الأنتاج والخدمات الحديثة مما تسبب في فقدانها القدرة على التنويع .

اما خلال عقد التسعينات فلم يكن الحال افضل منه في عقد الثمانينات ، بل ان الأمر اخذ منحنى اكثر خطورة ، حينما بدأ دور الدولة الأقتصادي يتحول من دور " الدولة الراعية " ودور دولة التوجه الأشتراكي نتيجة لتبني برامج الأصلاح والتكييف الهيكلي في معظم البلدان العربية ، فضلا عن زيادة حجم المديونية العربية حيث بلغت نحو 125.6 مليار دولار سنة 2001 ، وتجاوزت اقساط خدمة الدين مبلغ 13.9 مليار دولار للسنة نفسها ، أي ما يعادل نحو 14.8% من اجمالي قيمة الصادرات لتلك السنة [49] .

ان ذلك كله تسبب في تراجع حجم الطلب على القوة العاملة العربية ببعديها الكمي والنوعي بل ولقد انعدمت تقريبل فرص العمل الجديدة الملائمة للزيادة السنوية الحاصلة في حجم قوة العمل العربية ،الأمر الذي ادى الـ المزيد من التهميش لقوة العمل العربية واختلال بنيتها ، وانحسار

العمالة النظامية ، مما ساهم في تجذير مشكلة البطالة واضاف اليها انواعا جديدة لم تكن معروفة بعد [50] .

ومما تقدم نصل الـ نتيجة عامة، مفادها : ان اجهزة الأنتاج العربي بقية غير مرنة وبنية الأنتاج بقية غير متنوعة بسبب عدم احلال الصناعات ذات الحداثة التكنولوجية محل الصناعات التقليدية ، الأمر الذي ترك آثاره السلبية في بنية قوة العمل العربية واصابها بالأختلال المزمن يزداد رسوخا طالما بقيت مخرجات سوق العملا تتلائم مع احتياجات الطلب علـ القوة العاملة ، مما اصاب القدرة التنافسية الدولية للمنتجات العربية بضرر فادح .

وهكذا تعضد نتائج التحليلات السابقة صحة فرضية البحث ، والمتمثلة في عدم امكانية اجراء التغيير المرغوب به في بنية الأنتاج العربي ما لم يتم احداث تغييرات متزامنة في مجالات عديدة ، من بينها بنية قوة العمل العربية ببعديها الكمي والنوعي .

الاستنتاجات والتوصيات

Conclusions & Recommendations

اولاً: الاستنتاجات Conclusions :

1- ان تغير معايير المزايا النسبية للإنتاج في أطار التطور المضطرد للتكنولوجيا والمكون المعرفي والمهاري للإنسان سيؤدي حتماً إلـ تغييرات مضطردة في أساليب الإنتاج ، ومن ثم في بنيتي الإنتاج وقوة العمل علـ المستوى الدولي ، الأمر الذي سيكون لـه ابلغ الأثر في القدرة التنافسية الدولية للعديد من البلدان .

٢- شهدت بنيتي الإنتاج وقوة العمل في البلدان المتقدمة تغيرات هامة متوازنة ومتسقة في مساري تطورهما ، بسبب اتسام أجهزة الإنتاج فيها بدرجة عالية من المرونة ، وقابلية عالية علـ احتواء مستجدات الحداثة التكنولوجيا ، وتجسدت تلك التغيرات في تنويع بنية الإنتاج وتخفيض كلفه وتحسين نوعيته ، الأمر الذي اكسب منتجاتها قدرة تنافسية عالية .

وجاء ذلك التغير كنتيجة لمجموعة من الخصائص الفريدة التي تتسم بها اقتصادات تلك البلدان ، فضلاً عن إتباع سياسات تعليم وتدريب وتشغيل وأجور مناسبة جعلت من سمتي التوازن والاتساق بين مخرجات سوق العمل من قوة العمل والطلب عليها تأخذ صفة الاستدامة .

كما وفرت آليات النظام الرأسمالي السائد في تلك البلدان السبل الكفيلة للتغلبعلـ المشكلات الجزئية والمؤقتة في بنية قوة العمل الناجمة عن التطور التكنولوجي المتسارع والذي ساهم في إحلال الصناعات الحديثة محمل الصناعات التقليدية .

٣- تعاني بنية الإنتاج العربي من اختلال مزمن تمثل في عدم تنوع المنتجات وارتفاع تكاليف إنتاجها ورداءة نوعيتها ، واختلالات أخرى في نسب المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي وفي نسب استقطابها لقوة العمل ، انعكست في اختلال هيكل التجارة الخارجية وزيادة حجم المديونية العربية ، كل تلك الاختلالات نجمت عن عدم مرونة أجهزة الإنتاج العربية وعدم قدرتها علـ احتواء مستجدات الحداثة التكنولوجية وذلك لتشبثها بالصناعات التقليدية المتقادمة تكنولوجيا ، الأمر الذي افقد منتجاتها اية ميزة

نسبية تجعلها قادرة على النفوذ الى الأسواق الإقليمية والدولية بقدرة تنافسية عالية ، ورافق ذلك إتباع سياسات تعليم وتدريب وتشغيل وأجور عشوائية الطابع ابتعدت كثيراً عن مبدأ التوازن والاتساق اللازمين لحدوث تطور في جانبي العرض والطلب في سوق العمل ، بسبب انفصام روابط العلاقة بين مساري تغير كل من بنية الإنتاج وبنية قوة العمل العربتين .

٤-ان النسبة الأكبر من قوة العمل العربية بقية على الدوام تتسم بدرجة تركز عالية في قطاعات الإنتاج التقليدية والتي تتسم بدورها ، بضعف حجم الاستثمار فيها ، وبفقدان قابليتها على التجدد ، وبانخفاض مستويات المكون المعرفي للقوة العاملة فيها ، وبالتالي فقد انعكس ذلك كله في ضعف الإنتاجية في معظم أنشطة تلك القطاعات.

٥- أفول دور الدولة وقطاعها العام نتيجة برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي الأمر الذي تسبب في استقطاب نسبة مهمة من قوة العمل العربية من قبل منشآت القطاع الخاص ، والقطاع غير المنظم والتي تتسم بكونها منشآت ذات سعات إنتاجية صغيرة ، تعاني من ضعف القدرة التكنولوجية الناجمة عن ضعف الاستثمار ، مما ترك تأثيرات سلبية في مستويات التعليم والتدريب والتأهيل للقوة العاملة ، فضلاً عن تدن الإنتاجية.

ثانياً : التوصيات Recommendations :

1- من اجل تحقيق هدفي رفع معدلات النمو وإدامتها وإنجاح مساعي تنويع بنية الإنتاج العربي ، لابد من تحسين منابع التمويل والاستثمار وتنويع هويتيهما ، فضلاً عن زيادة كفاءة الاستثمارات والعائد منهما وإزالة كل التشوهات في سياسة التعليم والتدريب والتشغيل والأجور لضمان جاذبية فرص الاستثمار في المجالات التي تستوعب مستجدات الحداثة التكنولوجية والتي تضع الأساس لجهاز إنتاجي مرن وبنية إنتاج متنوعة في الأمد البعيد ، ولا يمكن تحقيق كل هذة الأهداف مالم يتم إحداث تغيير هام وجدي في طبيعة البيئة الاقتصادية والسياسة السائدة في البلدان العربية على وجه الشمول .

2ليست الأولوية موجهه انياً لإنتاج التقنيات الرفيعة وإعداد قوة عمل على مستو ى عالي من المهارة ، فهذه القوة العاملة سوف لا تجد لها الفرصة المناسبة في سوق العمل المحلي ، وستتجه حتماً للهجرة إلى البلدان المتقدمة ، والمطلوب التوجه نحو تنمية المهارات والقدرات وتكييفها في المدى القصير وإكساب قوة العمل القدرة على الانتقال في مجال المهنة افقياً وعمودياً.

3وضع استراتيجيات تنمية للقوة العاملة ذات مديات بعيدة على المستوى المحلي لكل بلد عربي ، لمواجهة الحاجات المتجددة والمتغيرة لسوق العمل في كل منها مع الأخذ بنظر الاعتبار مسألة تقادم المعارف والتكنولوجيا المتسارع ومثلها مسألة تجدد وتطور أساليب الإنتاج مع وضع جملة من الأهداف الواجب تحقيقها في المدى القصير ، من مثل: معالجة الاختلالات الناجمة عن تباين مساري تطور بنيتي الإنتاج وقوة العمل في كل بلد عربي ، زيادة نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ، إيجاد حلول ولو جزئية لمشكلة البطالة ، رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل ، تحسين ظروف بيئة العمل ، تصحيح بنية قوة العمل ، الحد من ظاهرة التشغيل الهامشي غير المنتج ، الحد من هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج .

4إما على المستوى العربي وفي الأمد الطويل، فلابد من إتباع سياسات اقتصادية وإيجاد آليات جديدة تساهم في تغيير أجهزة الانتاج المحلية ، بحيث تصيلا درجة اعلى من

المرونة ومحتوا احدث من التكنولوجيا التي تمتلك عناصر تجددها الذاتية ، مؤثرة ومتأثرة ببنية القوة العاملة ، ولايعد ذلك هدفا مستحيل التحقيق اذا ما تم التركيز على احداث ذلك التغيير في جميع القطاعت الاقتصادية مقدمين القطاع الصناعي على سواه من حيث درجة الاولوية لما له من دور متميزفي نقل تلك التغييرات الى بقية القطاعات بفعل روابطه الخلفية والامامية ، تلك الروابط التي يمكن ان تتسع وتتشعب لتربط بوثاق مستديم بين اجهزة الانتاج العربية واقتصاداتها المتباينة لتشكل ظرفا تاريخيا موضوعيا فريدا، يعد من اهم عوامل انجاح التوجه نحو الاندماج الاقتصادي العربي ان توفرت الرغبة في ذلك متجسدة في ارادة الحكومات .

5- ان الية السوق الحر، والانفتاح المتحفظ، من شيوع مناخ استثماري يتيح لكل من القطاع الخاص المحلي والقطاع العام المحلي والقطاع الخاص الاجنبي من ان يؤدي دوره الانسب في الشأن الاقتصادي في اطار نظرية المزاحمة لكفيلة بايجاد السياسات والاليات اللازمة لتحقيق الاتساق المطلوب بين مساري تطور بنيتي الانتاج وقوة العمل العربيتين ، فمنشآت ذات سعات انتاجية كبيرة معظمه للارباح ومنوعة للانتاج وساعية للاستفادة من مزايا وفورات الحجم ، مع جهاز مصرفي وسوق مالية متطورين، ومنابع تمويل متنوعة الهويات لكفيلة بايجاد الحجم المناسب من الاستثمار في مجالات التعليم والتدريب والتشغيل القادر على خلق مخرجات قوة عمل متسقة مع المطلوب منها وفقا للاسس الموضوعية المبنية على مؤشرات الكفاءة الاقتصادية، مع عدم اغفال التكلفة التي سيتم تحملها حتما نتيجة لاحداث تلك التغييرات .

ان ذلك كله لايمكن ان يتم دون استحداث بيئة اقتصادية جديدة خاضعة لبرامج اقتصادية حكومية في اطار نظام سياسي واقتصادي ندعوا لان يكون جديدا.

المصادر والهوامش

1) L. C. Hunter, G .L. Reid, D. Boddy. Labour problems of Technological change printed By George Allen and unwin L .T . d , London , 1970 , P . 17 .

2) Keith Norris And John Vaizy , The economics of Research And Technology, George Allen and unwin L . T . d , London , 1973 , P . 20 .

3) صندوق النقد العربي ، وآخرون ، التقرير الأقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر (ايلول) ، 1999 ، ص13 .

4) منظمة العمل العربية ومكتب العمل العربي ، الاسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الأقتصادي ، مطابع جامعة الدول العربية ، 1996 ، ص21 .

5) يشير بعض الأقتصاديين الى تضاؤل الأهمية النسبية لتكاليف القوة العاملة المخفضة ، فمن المحتمل ان تقل اهميتها كميزة نسبية في المستقبل كمتغير هام من المتغيرات الداعمة للميزة النسبية في عمليات التبادل التجاري الدولي لأن مثل هذه التكاليف اخذت تشكل نسبة متناقصة من التكاليف الأجمالية ، بل ان اجمالي تكاليف العمليات الأوتوماتية هي اقل حتى في المشاريع الصناعية التقليدية المستخدمة لقوة عمل رخيصة ، أي ان تكلفة راس المال تكتسب الآن وستكتسب في المستقبل اهمية متزايدة من حيث تحكمها وتأثيرها في القدرة التنافسية .

- د . فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد 147 ، مارس (آذار) ، 1990 ، ص 86 .

6) منظمة العمل العربية ومكتب العمل العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص 21 .

7) المصدر نفسه ، ص 16 .

8) د. فلاح حسن ثويني، مجلة العلوم الأقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الأدارة والأقتصاد ، عرض لمشروع كتاب للدكتور طارق عبد الحسين العكيلي، قيد النشر، تخطيط الموارد البشرية، المجلد٢، العدد٥، السنة ٢٠٠٤، ص١٥٤.

9) المصدر نفسه ، ص١٥٤.

10) د . محمد عبد السلام الحسيني ، دور التدريب في دعم سياسات التشغيل والتشغيل الذاتي ، من بحوث المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، تونس ، 12-14 نوفمبر (تشرين الثاني)2001 ، ص1-3 .

11) المصدر نفسه ، ص 3 .

12) عصام هادي ، التنويع الأنتاجي في الصناعات التحويلية ونتائجه الأقتصادية في العراق ،رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1994 ، ص 3 .

13) د . احمد عباس الوزان ، عبير محمد جاسم الحسيني ، القدرة التنافسية الدولية : متطلباتها والعوامل المرتبطة بها ، مجلة كلية الأدارة والأقتصاد ، الجامعة المستنصرية، كلية الأدارة والأقتصاد، العدد 44 ، 1 شباط ، 2003 ، ص 31 .

14) د . ابراهيم غيلان ، مشكلات العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي ، دار الشروق للنشر والطباعة ، عمان – الأردن ،الطبعة الأول ، 1985 ، ص 203 .

15) فليح حسن خلف ، عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الأقتصادية في العراق ، الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة والأعلام ، سلسلة دراسات (209) ، دار الرشيد للنشر ، 1980 ، ص137-143 .

16) سلم غازي نعمان ،التحول التكنولوجي واثره على التنمية الصناعية في العراق – صناعة الألبان حالة دراسية خاصة - ، رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1988، ص12 .

17) د . منصور مطني الراوي ، تنمية الموارد البشرية ، سلسلة الدراسات الأجتماعية والعلمية ، العدد (4)، اصدار مكتب المتابعة لمجلس وزارة العمل والشؤون الأجتماعية بالدول العربية الخليجية ، 1985 ، ص11 .

18) Paul Streeten , Human development and ends , The American Review, 1994, P . 232 .

19) د. منذر واصف المصري ، تجارب دولية رائدة في مجال التعليم والتدريب المهني ، من بحوث المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، مصدر سبق ذكره ، ص5 .

20) منظمة العمل العربية ، قاموس مصطلحات العمل ، مكتب العمل العربي ، القاهرة ، 1975 ، ص431.

21) H. correa , The Economics of Human Resources , North – Holland Publishing Co . Amesterddam, 1963. P . 52.

22) سمير عبده ، البطالة المقنعة في الوطن العربي ، سوريا ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة ، ط1 ، شباط ، 1984 ، ص 109-110 .

23) د . منذر واصف المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص7-8 .

24) د . نبيل مرزوق ، دور التقييم والمتابعة في مجال التدريب المهني في ظل العولمة ، من بحوث المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، مصدر سبق ذكره ، ص4 .

25) انظر في ذلك :-

- برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 في العالم ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 ، صفحات متفرقة .

- الأمم المتحدة ، نقل وتطوير التكنولوجيا في البلدان النامية ، خلاصة بقضايا السياسة العامة ، رقم الوثيقة (UNCTAD / ITPITEC 614) ، نيويورك ، 1990 ، ص9-10 .

26) د. نبيل مرزوق ، مصدر سبق ذكره ، ص5.

27) حول نجاح تلك الآليات في حل هذه الأشكالية ، انظر تحليل معزز بالبيانات :-

- برنامج الأمم المتحدة الأنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 في العالم ، واشنطن 2001 ، ص٣٨-٩١ .

- د . فؤاد مرسي ، مصدر سبق ذكره ، الدراسة بأكملها .

28) د . فؤاد مرسي ، المصدر نفسه ، ص 61-62 .
29) الأمم المتحدة، نقل وتطوير التكنولوجيا في البلدان النامية، مصدر سبق ذكره، ص 9-10 .
30) د. فؤاد مرسي ، مصدر سبق ذكرة،ص95 .
31) المصدر نفسه ، ص 94-101
32) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سبق ذكره ، ص 214
33) د. نبيل مرزوق ، مصدر سبق ذكره، ص 6
34)منظمة العمل العربية ، ومكتب العمل العربي ، استراتيجية تنمية القوة العاملة العربية ، بدون تاريخ، ص9.
35)التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص 4-5
36) ESCWA, Economic Diversification in the oil Producing Conntries, UN, New York . 2001, P.2.
37) Mehdi Shafaddin , The Impact of Irade Liberalization on oxport and G D P growth in Least Developed Countries , Unctad Review , U N ,1995 , P. 4 .
38)د. احمد عباس الوزان ، عبير محمد جاسم الحسيني ، مصدر سبق ذكره ، ص 32
39) ESCWA, free Trade Areas in the Arab Region, UN, New York, 2001, P.47.
40)د. نبيل مرزوق ، مصدر سبق ذكره، ص9.
41)ثائر رشيد العاني ، تجربة المصانع الصغيرة في العالم – مع اشارة خاصة للبلدان النامية - ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد الاول ، السنة 2 ، ربيع ٢٠٠٠، ص 90.
42)د. نبيل مرزوق، مصدر سبق ذكره ، ص9 .
43)التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مصدر سبق ذكرة للاعوام 1999 ، 2001 ، 2002، 2004 صفحات متفرقة.
44) Comparative Study of Development Plans of Arab States, UNIDO, New York, 1976 .P.10.
45) د. حسين رزق ، التدريب المهني في البلدان العربية الواقع الراهن ومتطلبات التنمية ، ورقة عمل مقدمة الـ المعهد العربي للتخطيط ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، الكويت 25-28 تشرين الثاني / نوفمبر ، 1985 ص 505-511
كذلك
منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، استراتيجية تنمية القوة العاملة العربية ، مصدر سبق ذكرة ص 9-14.

46) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سبق ذكرة ، للسنوات 1999، 2000، 2002، 2004، صفحات متفرقة.

47)المصدر نفسه ، لسنه 1999.

48)د. نبيل مرزوق ، مصدر سبق ذكرة ، ص 10.

49)التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سبق ذكره لسنة 2002، ص 325-327 .

50)من انواع البطالة الجديدة ، البطالة المتبقية Residual Unemployment "والتي تحدث عندما يوجد افراد يكون من الصعب عليهم التأقلم والتكيف مع اساليب العمل والانتاج القائمة ، سواء تعلق الامر بالتطور التكنولوجي لاساليب العمل او مايتعلق بالدقة والانضباط في السلوك والتعامل ، وبالتالي يبقى الافراد الذين يصعب تشغيلهم متعطلين عن العمل".

ج. د. ورسك ، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية ، ترجمة د. محمد عزيز ود. محمد سالم ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1997، ص20.